



الوقائع العراقية

وه قايعى عبراقى

الجريدة الرسمية لجمهورية العراق

رؤؤنامهى فهرمى كؤمارى عبراق

- قانون تصديق الرسالتين و المذكرتين المتبادلتين و محضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني إلى حكومة جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ٩/نيسان/٢٠٠٧ .
- قانون تصديق اتفاقية القرض الياباني المقدم إلى العراق على شكل رسائل متبادلة ومحضر تداول الموقعة بتاريخ ٣١/تموز/٢٠٠٧ .

العدد ٤١٩٤ ١٨ رجب ١٤٣٢هـ / ٢٠ حزيران ٢٠١١ م السنة الثانية والخمسون

ژماره ٤١٩٤ ١٨ ره جعب ١٤٣٢ ك / ٢٠ حوزهبيران ٢٠١١ ز سالى بهنجاودووهمين

بغداد ١٠ / كانون الثاني / ٢٠٠٧

سيادتكم ،

"يشرفني أن أؤكد التفاهم الآتي الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلين من حكومة اليابان و حكومة جمهورية العراق و المتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي و جهود التنمية في جمهورية العراق *

١. أن مبلغ القرض بالين الياباني يصل إلى (٧٩٨٣٧٠٠٠٠٠٠٠) تسع و سبعون مليار و ثمانمائة و سبع و ثلاثون مليون ين ياباني (والذي سيشار إليه لاحقاً بـ " القرض ") سوف يقدم وفقاً للتعليمات و القوانين النافذة في اليابان إلى حكومة جمهورية العراق من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (الذي سيشار إليه لاحقاً بـ " البنك ") لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في القائمة المرفقة (والتي سيشار إليها لاحقاً بـ " القائمة ") وفقاً للتخصيص لكل مشروع كما محدد في القائمة .
٢. (١) سيكون القرض متيسراً من خلال إتفاقيات القرض التي تبرم بين حكومة جمهورية العراق و البنك . إن شروط و أحكام القرض و كذلك إجراءات استخدامه سوف تحكم بإتفاقيات القرض المذكورة و التي ستتضمن المبادئ الآتية :

- (أ) إن مدة إعادة تسديد القرض ستكون (٣٠) ثلاثون سنة بعد مدة أمهال أمدھا (١٠) عشرة سنوات .
- (ب) إن نسبة الفائدة ستكون ٠,٧٥% سنوياً .
- (ج) إن مدة السحب من مبلغ القرض ستكون (١٠) سنوات بعد تاريخ دخول إتفاقيات القرض حيز النفاذ .

سيادة
باقر جبر الزبيدي
وزير المالية
جمهورية العراق

* نشر القانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠٠٧ في عدد جريدة الوقائع العراقية المرقم (٤٠٥٢) المؤرخ ٢٠٠٧/١١/١١

(٢) كل من إتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يتم عقدها بعد فئاعة البنك بجدواها متضمنة الأعتبارات البينية للمشاريع التي تعود لها إتفاقيات القرض .

(٣) إن فترات السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) ج أعلاه يمكن تمديدها بموافقة السلطات المعنية في كلا الحكومتين .

٣. (١) إن القرض سيكون متوفرأ لتغطية الدفعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة إلى المجهزين و المقاولين و / أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو إنتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة ، بشرط أن تكون عمليات الشراء التي تتم مع مثل هذه الدول المؤهلة لمنتجات تم إنتاجها و / أو خدمات مقدمة في تلك الدول .

(٢) إن مجال الدول المؤهلة المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يجب أن يتم الإتفاق عليها بين السلطات المعنية في كلا البلدين .

(٣) إن جزء من القرض يمكن إستخدامه لتغطية متطلبات مؤهلة بالعملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٤. إن حكومة جمهورية العراق تؤكد بأن المنتجات و الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من ٣ أعلاه يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء للبنك ، الذي يثبت إجراءات العروض التنافسية الدولية الواجب إتباعها فيما عدا إذا كانت مثل هذه الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥. قدر تعلق الأمر بالشحن و التأمين البحري للمنتجات المشتراة بموجب القرض ، فإن حكومة جمهورية العراق تتمتع عن فرض أية قيود تمنع المنافسة الحرة و العادلة بين شركات الشحن و التأمين البحري .

٦. ينبغي منح المواطنين اليابانيين الذين تكون خدماتهم مطلوبة في جمهورية العراق فيما يتعلق بتجهيز المنتجات و / أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ أعلاه التسهيلات كلما كان ذلك ضروريا لدخولهم إلى جمهورية العراق و إقامتهم لحين أداء أعمالهم .

٧. يجب أن تستثني حكومة العراق :

(أ) البنك من جميع الضرائب و الرسوم المالية المفروضة في جمهورية العراق على و / أو فيما يتعلق بالقرض و كذلك الفوائد الناجمة عنه .

(ب) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و / أو مستشارين من جميع الرسوم و الضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الامر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات و / أو الخدمات التي ستقدم بموجب القرض .

(ج) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين و مقاولين و / أو مستشارين من جميع الضرائب الجمركية و العمولات المالية المفروضة في جمهورية العراق المتعلقة بالإستيراد و إعادة التصدير لموادهم و معداتهم التي يحتاجونها في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

(د) العاملين اليابانيين المشتغلين في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة من جميع الضرائب و الرسوم المفروضة في جمهورية العراق على دخولهم الشخصية المستلمة من الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و / أو مستشارين لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٨. تتخذ حكومة جمهورية العراق الإجراءات الضرورية لضمان الآتي :

(أ) إستخدام القرض بصورة ملائمة و حصرية للمشاريع المذكورة في القائمة .

(ب) إدامة المواقع الانشائية المقامة بموجب القرض و إستخدامها بشكل دقيق و فعال للغرض الموصوف في هذا التفاهم .

٩. تقوم حكومة جمهورية العراق و حين الطلب بتزويد حكومة اليابان و البنك بالمعلومات و البيانات المتعلقة بتقديم العمل في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

١٠. تتشاور كلا الحكومتان مع بعضها البعض بصدد أي قضية تبرز من أو ذات علاقة بالتفاهم الحالي .

١١. إن القائمة تمثل جزء مكمّل لهذه المذكرة .

كما يشرفني أن أقترح بأن هذه المذكرة و مذكرة إجابة سيادتكم تؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق بأن التفاهم السابق سوف يشكل إتفاقية بين الحكومتين ، و التي ستصبح فعالة في تاريخ إستلام حكومة اليابان للإشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق و الخاص باكتمال الاجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ . "

أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لسيادتكم

هيساو ياماغوشي

سفير فوق العادة و المفوض

لحكومة اليابان

لدى جمهورية العراق

القائمة

(الحد الأقصى للمبلغ

مليون ين ياباني)

٣٠٢١١

١. مشروع إعادة تأهيل قطاع الموائئ

٩٥١٤

٢. قرض قطاع الري

٣٦٧٦٤

٣. مشروع إعادة تأهيل محطة كهرباء المسيب

٣٣٤٨

٤. مشروع جسر السماوة و بناء الطرق

٧٩٨٣٧

المجموع

بغداد ١٠ / كانون الثاني / ٢٠٠٧

سيادتكم ،

يشرفني أن أعلمكم بأستلامي مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم و التي تقرأ كالآتي :-
"يشرفني أن أؤكد التفاهم الآتي الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلين من حكومة اليابان و حكومة جمهورية العراق و المتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي و جهود التنمية في جمهورية العراق .

١. أن مبلغ القرض بالين الياباني يصل الى (٧٩٨٣٧٠٠٠٠٠٠٠) تسع و سبعون مليار و ثمانمائة و سبع و ثلاثون مليون ين ياباني (و الذي سيشار إليه لاحقاً بـ " القرض ") سوف يقدم وفقاً للتعليمات و القوانين النافذة في اليابان الى حكومة جمهورية العراق من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (الذي سيشار إليه لاحقاً بـ " البنك ") لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في القائمة المرفقة (و التي سيشار إليها لاحقاً بـ "القائمة") وفقاً للتخصيص لكل مشروع كما محدد في القائمة .

٢. (١) سيكون القرض متيسراً من خلال اتفاقيات القرض التي تبرم بين حكومة جمهورية العراق و البنك . أن شروط و أحكام القرض و كذلك إجراءات استخدامه سوف تحكم باتفاقيات القرض المذكورة و التي ستتضمن المبادئ الآتية :

- (أ) أن مدة إعادة تسديد القرض ستكون (٣٠) ثلاثون سنة بعد مدة أمهال أمدها (١٠) عشرة سنوات .
(ب) أن نسبة الفائدة ستكون ٠،٧٥ % سنوياً .
(ج) أن مدة السحب من مبلغ القرض ستكون (١٠) سنوات بعد تأريخ دخول اتفاقيات القرض حيز النفاذ .

سيادة

هيساو ياماغوشي

سفير فوق العادة و المفوض

لحكومة اليابان

لدى جمهورية العراق

(٢) كل من اتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يتم عقدها بعد فئاعة البنك بجداولها متضمنة الأعتبارات البيئية للمشاريع التي تعود لها اتفاقيات القرض .

(٣) أن فترات السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) ج أعلاه يمكن تمديدها بموافقة السلطات المعنية في كلا الحكومتين .

٣. (١) أن القرض سيكون متوفرأ لتغطية الدفعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة الى المجهزين و المقاولين و / أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو أنتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة ، بشرط أن تكون عمليات الشراء التي تتم مع مثل هذه الدول المؤهلة لمنتجات تم أنتاجها و/أو خدمات مقدمة في تلك الدول .

(٢) أن مجال الدول المؤهلة المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يجب أن يتم الأتفاق عليها بين السلطات المعنية في كلا البلدين .

(٣) أن جزء من القرض يمكن أستخدامه لتغطية متطلبات مؤهلة بالعملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٤. أن حكومة جمهورية العراق تؤكذ بأن المنتجات و الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من ٣ أعلاه يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء للبنك ، الذي يثبت أجراءات العروض التنافسية الدولية الواجب أتباعها فيما عدا إذا كانت مثل هذه الاجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥. قدر تعلق الأمر بالشحن و التأمين البحري للمنتجات المشتراة بموجب القرض ، فأن حكومة جمهورية العراق تمتنع عن فرض أية قيود تمنع المنافسة الحرة و العادلة بين شركات الشحن و التأمين البحري .

٦. ينبغي منح المواطنين اليابانيين الذين تكون خدماتهم مطلوبة في جمهورية العراق فيما يتعلق بتجهيز المنتجات و/أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ أعلاه التسهيلات كلما كان ذلك ضرورياً لدخولهم الى جمهورية العراق و اقامتهم لحين أداء أعمالهم .

٧. يجب أن تستثني حكومة العراق :

(أ) البنك من جميع الضرائب و الرسوم المالية المفروضة في جمهورية العراق على و/أو فيما يتعلق بالقرض و كذلك الفوائد الناجمة عنه .

(ب) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و/أو مستشارين من جميع الرسوم و الضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الامر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات و/أو الخدمات التي ستقدم بموجب القرض .

(ج) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين و مقاولين و/أو مستشارين من جميع الضرائب الجمركية و العمولات المالية المفروضة في جمهورية العراق المتعلقة بالاستيراد و إعادة التصدير لموادهم و معداتهم التي يحتاجونها في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

(د) العاملين اليابانيين المشتغلين في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة من جميع الضرائب و الرسوم المفروضة في جمهورية العراق على دخولهم الشخصية المستلمة من الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و/أو مستشارين لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٨. تتخذ حكومة جمهورية العراق الإجراءات الضرورية لضمان الاتي :

(أ) استخدام القرض بصورة ملائمة و حصرية للمشاريع المذكورة في القائمة .

(ب) ادامة المواقع الانشائية المقامة بموجب القرض و استخدامها بشكل دقيق و فعال للغرض الموصوف في هذا التفاهم .

٩. تقوم حكومة جمهورية العراق و حين الطلب بتزويد حكومة اليابان و البنك بالمعلومات و البيانات المتعلقة بتقدم العمل في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

١٠. تتشاور كلا الحكومتان مع بعضها البعض بصدد أي قضية تبرز من ذات علاقة بالتفاهم الحالي .

١١. أن القائمة تمثل جزء مكمل لهذه المذكرة .

كما يشرفني أن اقترح بأن هذه المذكرة و مذكرة أجابة سيادتكم تؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق بأن التفاهم السابق سوف يشكل اتفاقية بين الحكومتين ، والتي ستصبح فعالة في تاريخ استلام حكومة اليابان للأشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق و الخاص بأكمال الإجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ."

و كذلك يشرفني أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق التفاهم السابق و أن أقر بأن مذكرة سيادتكم و مذكرة الأجابة هذه سوف تشكل اتفاقية بين الحكومتين ، و التي ستصبح فعالة في تاريخ استلام حكومة اليابان للأشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق و الخاص بأكمال الاجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لسيادتكم

باقر جبر الزبيدي

وزير المالية

جمهورية العراق

القائمة

(الحد الأقصى للمبلغ)

مليون ين ياباني)

٣٠٢١١

١. مشروع إعادة تأهيل قطاع الموانئ

٩٥١٤

٢. قرض قطاع الري

٣٦٧٦٤

٣. مشروع إعادة تأهيل محطة كهرباء المسيب

٣٣٤٨

٤. مشروع جسر السماوة و بناء الطرق

٧٩٨٣٧

المجموع

محضر مفاوضات

بخصوص المذكرات المتبادلة المؤرخة ١٠ / كانون الثاني / ٢٠٠٧ (سيتم الإشارة اليها ب " المذكرات المتبادلة") و الخاصة بالقرض الياباني الذي سيتم تقديمه من اجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في جمهورية العراق (والذي سيتم الإشارة إليه لاحقاً ب" القرض") يود ممثلي الوفد الياباني وممثلي الوفد العراقي تأكيد الاتي :

١ . بخصوص الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة بخصوص تمويل متطلبات العملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في الفقرة ١ من المذكرات المتبادلة (سيتم الإشارة اليها لاحقاً ب المشاريع) بين ممثلي الوفد الياباني بأن :

(أ) متطلبات العملة المحلية مثل المصاريف الادارية العامة ، الفوائد خلال الاعمار الضرائب و القروض ، مصاريف المكاتب ، مكافآت موظفي الجهات التنفيذية و اسكانهم ، والتي لاتتعلق بصورة مباشرة بتنفيذ المشروع بالاضافة الى شراء الاراضي التعويضات وما شابه ذلك ، لن تعتبر مؤهلة للتمويل بموجب القرض ، و

(ب) سيتم شراء المنتجات و/أو الخدمات وفقاً لإجراءات المناقصات الدولية التنافسية بأستثناء حيثما كانت هذه الاجراءات غير مطبقة أو غير ملائمة .

٢ . بخصوص القرض أشار الوفد الياباني بأن أية متطلبات مالية للمشاريع والتي تتجاوز مبلغ القرض بموجب اتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة سيتم تلبيتها بصورة مناسبة من قبل جمهورية العراق لضمان سهولة التنفيذ للمشاريع

٣ . بخصوص الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة ، بين ممثل الوفد الياباني بأن :

(أ) الإجراءات الضرورية المشار اليها في الفقرة المذكورة تضم إجراءات منع إجراء أي عرض أو هبة أو دفع أو اعتبار أو فائدة والتي سيعبر عنها على أنها ممارسة فساد في جمهورية العراق كحافز أو مكافأة لآرساء العقود المشار اليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة ، و

(ب) ستأخذ حكومة جمهورية العراق كافة الإجراءات الضرورية لتمكين وتسهيل التدقيق على المشتريات الخارجية والذي سيتم من قبل مدققين مستقلين والذين سيتم تعيينهم من قبل مصرف اليابان للتعاون الدولي ("المصرف") والذين ستدفع أتعابهم من قبل المصرف ؛ وذلك لضمان العدالة والتنافس في عملية الشراء .

٤. بين ممثل الوفد العراقي بأن الوفد لم يكن له أية اعتراضات على أي من المواد المذكورة أعلاه والمقدمة من الوفد الياباني .

بغداد ؛ ١٠ /كانون الثاني / ٢٠٠٧

(التوقيع)
باقر جبر الزبيدي
وزير المالية
جمهورية العراق

(التوقيع)
هيساو ياماغوشي
سفير فوق العادة و المفوض
لحكومة اليابان
لدى جمهورية العراق

وزارة المالية

بغداد

١٠/كانون الثاني/٢٠٠٧

مذكرة خطية

تقدم وزارة المالية في جمهورية العراق تحياتها الى سفارة اليابان في بغداد ولها الشرف بأعلامها أستلام الرسالة الخطية المؤرخة في ١٠/كانون الثاني/٢٠٠٧ .

تتشرف وزارة المالية مرة أخرى بأعلام السفارة قبول حكومة جمهورية العراق المقترح الموضح في الرسالة المكتوبة المشار إليها أنفا .

سفارة اليابان

بغداد

سفارة اليابان

بغداد

كانون الثاني ٢٠٠٧/١٠

تقدم سفارة اليابان تحياتها الى وزارة المالية في جمهورية العراق ولها الشرف بالاشارة الى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ من الرسالتين المتبادلتين بتاريخ كانون الثاني ١٠ / كانون الثاني / ٢٠٠٧ والمتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم بهدف تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في الجمهورية العراق .

تتشرف السفارة بأقتراح أن يكون مجال الدول كمصدر الواردة في الفقرة الفرعية المشار إليها أنفا في الرسالتين المتبادلتين جميع الأقطار والمناطق .

وزارة المالية

حكومة جمهورية العراق

بغداد

قرار رقم (٦٥)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً للمادة (٦١/رابعاً) من الدستور واستناداً إلى أحكام المادتين (٧٣/ثانياً) و (١٣٨/سادساً) من الدستور .

قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤
إصدار القانون الآتي :

رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٧

قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين
ومحضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني إلى حكومة
جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ٩/نيسان/٢٠٠٧

المادة - ١ -

تصدق جمهورية العراق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المباحثات الموقعة في طوكيو من السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية العراق لدى اليابان والسفير فوق العادة والمفوض لدولة اليابان لدى جمهورية العراق بتاريخ ٩/نيسان/٢٠٠٧ المتعلقة بالقرض الياباني المقدم إلى حكومة جمهورية العراق بمبلغ (١٠٢٨٤٣٠٠٠٠٠٠) مئة ومليارين وثمانمائة وثلاثة وأربعين مليون ين ياباني لتمويل المشاريع الآتية :

مليون ين

١٨١٢٠

١. مشروع إعادة تأهيل معمل الأسمدة في خور الزبير

٥٠٠٥٤

٢. مشروع أعمار منشآت تصدير النفط الخام

٢٠٧٩

٣. مشروع تطوير الخدمات الهندسية لمصفاى البصرة

٣٢٥٩٠

٤. مشروع إعادة أعمار قطاع الكهرباء

١٠٢٨٤٣

المجموع

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

طارق الهاشمي	عادل عبد المهدي	جلال الطالباني
نائب رئيس الجمهورية	نائب رئيس الجمهورية	رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

بغية إعادة بناء العراق وأعمارته وتشجيع الاستقرار الاقتصادي وبذل الجهود لإعادة البنى التحتية وتعزيز العلاقات المالية بين جمهورية العراق ودولة اليابان ولغرض تصديق الرسالتين و المذكرتين المتبادلتين ومحضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني إلى حكومة جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ٩/نيسان/٢٠٠٧ لتمويل المشاريع المذكورة آنفا ، شرع هذا القانون .

طوكيو، ٩/نيسان/٢٠٠٧

سيادتكم،

"يشرفني ان أؤكد التفاهم الاتي الذي تم التوصل اليه مؤخراً بين ممثلين من حكومة اليابان وحكومة جمهورية العراق والمتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في جمهورية العراق .

١ . إن مبلغ القرض بالين الياباني يصل الى (١٠٢٨٤٣٠٠٠٠٠٠٠) مائة واثنان مليار وثمانمائة وثلاث واربعون مليون ين ياباني (والذي سيشار اليه لاحقاً ب "القرض") . سوف يقدم وفقاً للتعليمات والقوانين النافذة في اليابان الى حكومة جمهورية العراق من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (الذي سيشار اليه لاحقاً ب "البنك") لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في القائمة المرفقة (والتي سيشار اليها لاحقاً ب "القائمة") وفقاً للتخصيص لكل مشروع كما محدد في القائمة .

٢ . (١) سيكون القرض متيسراً من خلال اتفاقيات القرض التي تبرم بين حكومة جمهورية العراق والبنك . ان شروط واقام القرض وكذلك اجراءات استخدامه ستحكم باتفاقيات القرض المذكورة والتي ستتضمن المبادئ الاتية :

- (أ) . إن مدة إعادة تسديد القرض ستكون (٣٠) ثلاثون سنة بعد مدة إمهال أمدتها (١٠) عشرة سنوات .
- (ب) . إن نسبة الفائدة ستكون ٠,٧٥% سنوياً .
- (ج) . إن مدة السحب من مبلغ القرض ستكون (١٠) سنوات بعد تواريخ دخول اتفاقيات القرض حيز النفاذ .

سيادة الدكتور غانم علوان الجميلي

سفير فوق العادة والمفوض لحكومة العراق

لدى اليابان

(٢) . يتم عقد اتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد فتاعة البنك بجدواها متضمنة الاعتبارات البيئية للمشاريع التي تعود لها اتفاقيات القرض .

(٣) . إن فترات السحب في الفقرة الفرعية (١) ج أعلاه يمكن تمديدها بموافقة السلطات المعنية في كلا الحكومتين .

٣ . (١) إن القرض سيكون متوفراً لتغطية الدفعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة الى المجهزين والمقاولين و /أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو انتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة ، بشرط أن تكون عمليات الشراء التي تتم مع مثل هذه الدول المؤهلة لمنتجات تم انتاجها و / او خدمات مقدمة في تلك الدول .

(٢) إن مجال الدول المؤهلة المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يجب أن يتم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية في كلا البلدين .

(٣) أن جزء من القرض يمكن استخدامه لتغطية متطلبات مؤهلة بالعملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٤ . إن حكومة جمهورية العراق تؤكد بأن المنتجات والخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من ٣ أعلاه يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء للبنك ، الذي يثبت إجراءات العروض التنافسية الدولية الواجب اتباعها فيما عدا إذا كانت مثل هذه الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥ . قدر تعلق الامر بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراة بموجب القرض فإن حكومة جمهورية العراق تمتنع عن فرض أية قيود تمنع المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الشحن والتأمين البحري .

٦ . ينبغي منح المواطنين اليابانيين الذين تكون خدماتهم مطلوبة في جمهورية العراق فيما يتعلق بتجهيز المنتجات و / أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ أعلاه التسهيلات كلما كان ذلك ضرورياً لدخولهم الى جمهورية العراق وإقامتهم لحين أداء أعمالهم .

٧. يجب ان تستثني حكومة العراق :

(أ) البنك من جميع الضرائب والرسوم المالية المفروضة في جمهورية العراق على و/أو فيما يتعلق بالقرض وكذلك الفوائد الناجمة عنه.

(ب) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و/أو مستشارين من جميع الرسوم والضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الأمر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات و/أو الخدمات التي ستقدم بموجب القرض.

- (ج) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين و مقاولين و/أو مستشارين من جميع الضرائب الجمركية والعمولات المالية المفروضة في جمهورية العراق المتعلقة بالاستيراد وإعادة التصدير لموادهم ومعداتهم التي يحتاجونها في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة.
- (د) العاملين اليابانيين المشتغلين في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة من جميع الضرائب والرسوم المفروضة في جمهورية العراق على دخولهم الشخصية المستلمة من الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و/أو مستشارين لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة.

٨. تتخذ حكومة جمهورية العراق الإجراءات الضرورية لضمان الآتي:

- (أ) استخدام القرض بصورة ملائمة و حصرية للمشاريع المذكورة في القائمة.
- (ب) إدامة المواقع الانشائية المقامة بموجب القرض واستخدامها بشكل دقيق وفعال للقرض الموصوف في هذا التفاهم .
٩. تقوم حكومة جمهورية العراق وحين الطلب بتزويد حكومة اليابان والبنك بالمعلومات والبيانات المتعلقة بتقديم العمل في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .
١٠. تتشاور كلا الحكومتان مع بعضها البعض بصدد أي قضية تبرز من ذات علاقة بالتفاهم الحالي.
١١. إن القائمة تمثل جزء مكمّل لهذه المذكرة.

كما يشرفني ان اقترح بأن هذه المذكرة ومذكرة إجابة سيادتكم تؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق بان التفاهم السابق سوف يشكل اتفاقية بين الحكومتين ، والتي ستصبح فعالة في تاريخ استلام حكومة اليابان للإشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق والخاص بإكمال الاجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ."

أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لسيادتكم .

(التوقيع)

كينجيرو مونجي

سفير فوق العادة و المفوض

لدى جمهورية العراق

القائمة

(الحد الأقصى للمبلغ)

مليون ين ياباني)

١٨ ١٢٠

١. مشروع إعادة تأهيل معمل الأسمدة في خور الزبير

٥٠ ٠٥٤

٢. مشروع إعمار منشآت تصدير النفط الخام

٢ ٠٧٩

٣. مشروع تطوير الخدمات الهندسية لمصفاى البصرة

٣٢ ٥٩٠

٤. مشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء

١٠٢ ٨٤٣

المجموع

طوكيو ، ٩/نيسان/٢٠٠٧

سيادتكم ،

يشرفني ان اعلمكم باستلامي مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم و التي تقراء كالآتي :-
"يشرفني ان أؤكد التفاهم الاتي الذي تم التوصل اليه مؤخراً بين ممثلين من حكومة اليابان وحكومة جمهورية العراق والمتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في جمهورية العراق .

١ . إن مبلغ القرض بالين الياباني يصل الى (١٠٢٨٤٣٠٠٠٠٠٠٠) مائة واثنان مليار وثمانمائة وثلاث واربعون مليون ين ياباني (والذي سيشار اليه لاحقاً ب "القرض") . سوف يقدم وفقاً للتعليمات والقوانين النافذة في اليابان الى حكومة جمهورية العراق من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (الذي سيشار اليه لاحقاً ب "البنك") لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في القائمة المرفقة (والتي سيشار اليها لاحقاً ب "القائمة") وفقاً للتخصيص لكل مشروع كما محدد في القائمة .

٢ . (١) سيكون القرض متيسراً من خلال اتفاقيات القرض التي تبرم بين حكومة جمهورية العراق والبنك . ان شروط و اقيام القرض وكذلك اجراءات استخدامه ستحكم باتفاقيات القرض المذكورة والتي ستتضمن المبادئ الآتية :

(أ) . إن مدة إعادة تسديد القرض ستكون (٣٠) ثلاثون سنة بعد مدة إمهال أمدتها (١٠) عشرة سنوات .

(ب) . إن نسبة الفائدة ستكون ٠,٧٥ % سنوياً .

(ج) . إن مدة السحب من مبلغ القرض ستكون (١٠) سنوات بعد تواريخ دخول اتفاقيات القرض حيز النفاذ .

سيادة كينجيرو مونجي

سفير فوق العادة

و المفوض من حكومة اليابان

الى جمهورية العراق

(٢) . يتم عقد اتفاقيات القرض المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد قناعة البنك بجدواها متضمنة الاعترافات البيئية للمشاريع التي تعود لها اتفاقيات القرض .

(٣) . إن فترات السحب في الفقرة الفرعية (١) ج أعلاه يمكن تمديدها بموافقة السلطات المعنية في كلا الحكومتين .

٣ . (١) إن القرض سيكون متوفراً لتغطية الدفعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة الى المجهزين والمقاولين و /أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو انتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة ، بشرط أن تكون عمليات الشراء التي تتم مع مثل هذه الدول المؤهلة لمنتجات تم انتاجها و / أو خدمات مقدمة في تلك الدول .

(٢) إن مجال الدول المؤهلة المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يجب أن يتم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية في كلا البلدين .

(٣) أن جزء من القرض يمكن استخدامه لتغطية متطلبات مؤهلة بالعملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٤ . إن حكومة جمهورية العراق تؤكد بأن المنتجات والخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من ٣ أعلاه يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء للبنك ، الذي يثبت إجراءات العروض التنافسية الدولية الواجب اتباعها فيما عدا إذا كانت مثل هذه الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥ . قدر تعلق الامر بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراة بموجب القرض فإن حكومة جمهورية العراق تتمتع عن فرض أية قيود تمنع المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الشحن والتأمين البحري .

٦ . ينبغي منح المواطنين اليابانيين الذين تكون خدماتهم مطلوبة في جمهورية العراق فيما يتعلق بتجهيز المنتجات و / أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ أعلاه التسهيلات كلما كان ذلك ضرورياً لدخولهم الى جمهورية العراق وإقامتهم لحين أداء أعمالهم .

٧. يجب ان تستثني حكومة العراق :

(أ) البنك من جميع الضرائب والرسوم المالية المفروضة في جمهورية العراق على و/أو فيما يتعلق بالقرض وكذلك الفوائد الناجمة عنه.

(ب) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و/أو مستشارين من جميع الرسوم والضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الأمر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات و/أو الخدمات التي ستقدم بموجب القرض.

(ج) الشركات اليابانية العاملة لمجهزين و مقاولين و/أو مستشارين من جميع الضرائب الجمركية والعمولات المالية المفروضة في جمهورية العراق المتعلقة بالاستيراد وإعادة التصدير لموادهم ومعداتهم التي يحتاجونها في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة.

(د) العاملين اليابانيين المشتغلين في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة من جميع الضرائب والرسوم المفروضة في جمهورية العراق على دخولهم الشخصية المستلمة من الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و/أو مستشارين لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة.

٨. تتخذ حكومة جمهورية العراق الإجراءات الضرورية لضمان الآتي:

(أ) استخدام القرض بصورة ملائمة و حصرية للمشاريع المذكورة في القائمة.
(ب) إدامة المواقع الانشائية المقامة بموجب القرض واستخدامها بشكل دقيق وفعال للغرض الموصوف في هذا التفاهم .

٩. تقوم حكومة جمهورية العراق وحين الطلب بتزويد حكومة اليابان والبنك بالمعلومات والبيانات المتعلقة بتقديم العمل في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

١٠. تتشاور كلا الحكومتان مع بعضها البعض بصدد أي قضية تبرز من أو ذات علاقة بالتفاهم الحالي.

١١. إن القائمة تمثل جزء مكمل لهذه المذكرة.

كما يشرفني ان اقترح بأن هذه المذكرة ومذكرة إجابة سيادتكم تؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق بان التفاهم السابق سوف يشكل اتفاقية بين الحكومتين ، والتي ستصبح فعالة في تاريخ استلام حكومة اليابان للإشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق والخاص بإكتمال الاجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

وكذلك يشرفني ان اؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق التفاهم السابق و ان أقر بأن مذكرة سيادتكم و مذكرة الاجابة هذه سوف تشكل اتفاقية بين الحكومتين ، و التي ستصبح فعالة في تاريخ استلام حكومة اليابان للإشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق و الخاص باكتمال الاجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لسيادتكم .

(التوقيع)

غانم علوان الجميلي

سفير فوق العادة و المفوض

لجمهورية العراق لدى اليابان

القائمة

(الحد الأقصى للمبلغ)

مليون ين ياباني)

١٨ ١٢٠

١. مشروع إعادة تأهيل معمل الأسمدة في خور الزبير

٥٠ ٠٥٤

٢. مشروع إعمار منشآت تصدير النفط الخام

٢ ٠٧٩

٣. مشروع تطوير الخدمات الهندسية لمصفاى البصرة

٣٢ ٥٩٠

٤. مشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء

١٠٢ ٨٤٣

المجموع

محضر مفاوضات

بخصوص المذكرات المتبادلة المؤرخة ٩/ نيسان/ ٢٠٠٧ (سيتم الإشارة إليها بـ " المذكرات المتبادلة") ، و الخاصة بالقرض الياباني الذي سيتم تقديمه من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في جمهورية العراق (والذي سيتم الإشارة إليه لاحقاً بـ "القرض") ، يود ممثلي الوفد الياباني وممثلي الوفد العراقي تأكيد الآتي :

١- بخصوص الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة بخصوص تمويل متطلبات العملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في الفقرة ١ من المذكرات المتبادلة (سيتم الإشارة إليها لاحقاً بـ " المشاريع ") ، بين ممثلي الوفد الياباني بان :

(أ) متطلبات العملة المحلية مثل المصاريف الإدارية العامة ' الفوائد خلال الأعمار ، الضرائب والفروض ، مصاريف المكاتب ، مكافآت موظفي الجهات التنفيذية وإسكانهم والتي لا تتعلق بصورة مباشرة بتنفيذ المشروع ، بالإضافة الى شراء الأراضي ، التعويضات وما شابه ذلك ، لن تعتبر مؤهلة للتمويل بموجب القرض ، و

(ب) سيتم شراء المنتجات و / أو الخدمات وفقاً لإجراءات المناقصات الدولية التنافسية باستثناء حيثما كانت هذه الاجراءات غير مطبقة أو غير ملائمة .

٢- بخصوص القرض ، اشار الوفد الياباني بأن أية متطلبات مالية للمشاريع والتي تتجاوز مبلغ القرض بموجب اتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة ، سيتم تلبيتها بصورة مناسبة من قبل جمهورية العراق لضمان سهولة التنفيذ للمشاريع .

١. بخصوص الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة ، بين ممثل الوفد الياباني بأن :

(أ) الاجراءات الضرورية المشار إليها في الفقرة المذكورة تضم اجراءات منع إجراء أي عرض أو هبة أو دفع أو اعتبار أو فائدة والتي سيعبر عنها على انها ممارسة فساد في جمهورية العراق كحافز أو مكافأة لأرساء العقود المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة ، و

(ب) ستأخذ حكومة جمهورية العراق كافة الاجراءات الضرورية لتمكين وتسهيل التدقيق على المشتريات الخارجية والذي سيتم من قبل مدققين مستقلين والذين سيتم تعيينهم من قبل مصرف اليابان للتعاون الدولي ("المصرف") والذين ستدفع أتعابهم من قبل المصرف ، وذلك لضمان العدالة والتنافس في عملية الشراء .

٢- بين ممثل الوفد العراقي بأن الوفد لم يكن له أية اعتراضات على أي من المواد المذكورة أعلاه و
المقدمة من الوفد الياباني .

طوكيو ، ٩/نيسان/٢٠٠٧

(التوقيع)

غانم علوان الجميلي

سفير فوق العادة والمفوض لجمهورية العراق

لدى اليابان

(التوقيع)

كينجيرو مونجي

سفير فوق العادة والمفوض لليابان

الى جمهورية العراق

٥٠٢

مذكرة خطية

تقدم وزارة الخارجية اليابانية تحياتها الى سفارة جمهورية العراق في اليابان ولها الشرف بالاشارة الى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) من الرسالتين المتبادلتين المؤرختين في ٩/نيسان/٢٠٠٧ المتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم بهدف تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في جمهورية العراق .

تتشرف الوزارة مرة اخرى بأقتراح ان يكون مجال الدول المؤهلة كمصدر المذكورة في الفقرة الفرعية المشار اليها انفاً في الرسالتين المتبادلتين جميع الاقطار والمناطق .

طوكيو/٩/نيسان/٢٠٠٧

جمهورية العراق — السفارة العراقية

طوكيو ، ٩/نيسان/٢٠٠٧

تقدم سفارة جمهورية العراق تحياتها الى وزارة الخارجية اليابانية ولها الشرف باعلامها استلام الرسالة المكتوبة المرقمة IC-L/٥٠٢ المؤرخة في ٩/نيسان/٢٠٠٧ .

تتشرف سفارة جمهورية العراق مرة اخرى باعلام الوزارة قبول حكومة جمهورية العراق المقترح الموضح في الرسالة المكتوبة المشار اليها انفاً .

وزارة الخارجية

طوكيو

قرار رقم (١٠)

بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً للمادة (٦١/ رابعاً) من الدستور و إستناداً إلى أحكام المادتين (٧٣/ ثانياً) و (١٣٨/ سادساً) من الدستور .
قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٧ إصدار القانون الآتي :

رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٨

قانون

تصديق إتفاقية القرض الياباني المقدم إلى العراق على شكل رسائل

متبادلة و محضر تداول الموقعة بتاريخ ٢٠٠٧/٣١/تموز

المادة-١- تصدق جمهورية العراق إتفاقية القرض الياباني المقدم إلى العراق على شكل رسائل متبادلة و محضر تداول الموقعة في بغداد بتاريخ ٢٠٠٧/٣١/تموز بين وزير المالية في جمهورية العراق و سفير دولة اليابان لدى جمهورية العراق في بغداد المتعلقة بالقرض المذكور إلى حكومة جمهورية العراق بمبلغ (٥٧,٧١٦,٠٠٠,٠٠٠) سبعة و خمسين ملياراً و سبعمائة و ستة عشر مليون ين ياباني لتمويل مشروع تطوير ماء البصرة و إعادة إعمار قطاع الكهرباء في إقليم كردستان .

المادة -٢- يُنفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

جلال الطالباني
رئيس الجمهورية

عادل عبد المهدي
نائب رئيس الجمهورية

طارق الهاشمي
نائب رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

بغية إعادة إعمار بناء العراق و إماره و تشجيع الاستقرار الاقتصادي و بذل الجهود لإعادة البنى التحتية و تعزيز العلاقات المالية بين جمهورية العراق و دولة اليابان ، و لغرض تصديق الرسائل المتبادلة و محضر التداول المتعلقة بالقرض المذكور إلى حكومة جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ٢٠٠٧/٣١/تموز لتمويل المشاريع المذكورة آنفاً ، شُرع هذا القانون .

بغداد ، ٣١/تموز/٢٠٠٧

سيادتكم ،

"يشرفني أن أؤكد التفاهم الاتي الذي تم التوصل اليه مؤخراً بين ممثلين من حكومة اليابان و حكومة جمهورية العراق و المتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي و جهود التنمية في جمهورية العراق .

١. إن مبلغ القرض بالين الياباني يصل إلى (٥٧٧١٦٠٠٠٠٠٠٠) سبعة و خمسون مليار و سبعمائة و ستة عشر مليون ين ياباني (والذي سيشار اليه لاحقاً ب"القرض") .

سوف يقدم وفقاً للتعليمات و القوانين النافذة في اليابان إلى حكومة جمهورية العراق من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (والذي سيشار اليه لاحقاً ب "البنك") لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في القائمة المرفقة (والتي سيشار إليها لاحقاً ب "القائمة") وفقاً للتخصيص لكل مشروع كما محدد في القائمة .

٢. (١) سيكون القرض متيسراً من خلال إتفاقيات القرض التي تبرم بين حكومة جمهورية العراق و البنك . إن شروط و أحكام القرض و كذلك إجراءات إستخدامه ستحكم بإتفاقيات القرض المذكورة و التي ستتضمن المبادئ الآتية :

(أ) إن مدة إعادة تسديد القرض ستكون (٣٠) ثلاثون سنة بعد مدة إمهال أمدها (١٠) عشرة سنوات .

(ب) إن نسبة الفائدة ستكون ٠,٧٥% سنوياً .

(ج) إستثناءً للفقرة ب أعلاه و حيث سيتم إستخدام جزء من القرض لتغطية مصاريف المستشارين للمشاريع المذكورة في القائمة . فإن سعر الفائدة للجزء المذكور سيكون ٠,٠١% سنوياً .

(د) إن مدة السحب من مبلغ القرض ستكون (١٠) سنوات بعد تواريخ دخول إتفاقيات القرض حيز النفاذ .

سيادة باقر جبر الزبيدي

وزير المالية

جمهورية العراق

(٢) . يتم عقد إتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد قناعة البنك بجدواها متضمنة الاعترارات البيئية للمشاريع التي تعود لها إتفاقيات القرض .

(٣) . إن فترات السحب في الفقرة الفرعية (١) د إعلاه يمكن تمديدها بموافقة السلطات المعنية في كلا الحكومتين .

٣. (١) إن القرض سيكون متوفراً لتغطية الدفعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة الى المجهزين و المقاولين و / أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو إنتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة ، بشرط أن تكون عمليات الشراء التي تتم مع مثل هذه الدول المؤهلة لمنتجات تم إنتاجها و / أو خدمات مقدمة في تلك الدول .

(٢) إن مجال الدول المؤهلة المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يجب أن يتم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية في كلا البلدين .

(٣) إن جزء من القرض يمكن استخدامه لتغطية متطلبات مؤهلة بالعملية المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٤. إن حكومة جمهورية العراق تؤكد بأن المنتجات و الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من ٣ أعلاه يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء للبنك ، الذي يثبت إجراءات العروض التنافسية الدولية الواجب اتباعها فيما عدا إذا كانت مثل هذه الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥. قدر تعلق الامر بالشحن و التأمين البحري للمنتجات المشتراة بموجب القرض فإن حكومة جمهورية العراق تمتنع عن فرض أية قيود تمنع المنافسة الحرة و العادلة بين شركات الشحن و التأمين البحري .

٦. ينبغي منح المواطنين اليابانيين الذين تكون خدماتهم مطلوبة في جمهورية العراق فيما يتعلق بتجهيز المنتجات و / أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ أعلاه التسهيلات كلما كان ذلك ضرورياً لدخولهم إلى جمهورية العراق و إقامتهم لحين أداء أعمالهم .

٧. يجب أن تستثني حكومة العراق :

(أ) البنك من جميع الضرائب و الرسوم المالية المفروضة في جمهورية العراق على و / أو فيما يتعلق بالقرض و كذلك الفوائد الناجمة عنه .

(ب) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و / أو مستشارين من جميع الرسوم و الضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الأمر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات و / أو الخدمات التي ستقدم بموجب القرض .

(ج) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين و مقاولين و / أو مستشارين من جميع الضرائب الجمركية و العملات المالية المفروضة في جمهورية العراق المتعلقة بالإستيراد و إعادة التصدير لموادهم و معداتهم التي يحتاجونها في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

(د) العاملين اليابانيين المشتغلين في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة من جميع الضرائب و الرسوم المفروضة في جمهورية العراق على دخولهم الشخصية المستلمة من الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و / أو مستشارين لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٨. تتخذ حكومة جمهورية العراق الإجراءات الضرورية لضمان الآتي :

(أ) إستخدام القرض بصورة ملائمة و حصرية للمشاريع المذكورة في القائمة .

(ب) إدامة المواقع الإنشائية المقامة بموجب القرض و إستخدامها بشكل دقيق و فعال للغرض الموصوف في هذا التفاهم .

٩. تقوم حكومة جمهورية العراق و حين الطلب بتزويد حكومة اليابان و البنك بالمعلومات و البيانات المتعلقة بتقديم العمل في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

١٠. تتشاور كلا الحكومتان مع بعضها البعض بصدد أي قضية تبرز من او ذات علاقة بالتفاهم الحالي .

١١. إن القائمة تمثل جزء مكمّل لهذه المذكرة .

كما يشرفني أن أقترح بأن هذه المذكرة و مذكرة إجابة سيادتكم تؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق بأن التفاهم السابق ذكره سوف يشكل إتفاقية بين الحكومتين ، و التي ستصبح فعّالة في تاريخ إستلام حكومة اليابان للإشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق و الخاص بإكتمال الإجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ .

انتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لسيادتكم

(التوقيع)

كينجيرو مونجي

سفير فوق العادة

والمفوض من حكومة اليابان

لدى جمهورية العراق

القائمة

(الحد الاقصى للمبلغ
مليون ين ياباني)

٤٢٩٦٩

١. مشروع تطوير ماء البصرة

١٤٧٤٧

٢. مشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء في إقليم كردستان

٥٧٧١٦

المجموع

بغداد : ٣١ / تموز / ٢٠٠٧

سيادتكم ،

يشرفني ان اعلمكم بأستلامي مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم و التي تقرأ كالآتي :

١. إن مبلغ القرض بالين الياباني تصل قيمته الى (٥٧٧١٦٠٠٠٠٠٠) سبع و خمسون مليار وسبعمائة و ستة عشر مليون ين ياباني (و الذي سيشار اليه لاحقاً ب "القرض") . وفقاً للتعليمات و القوانين النافذة في اليابان الى حكومة جمهورية العراق من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (الذي سيشار اليه لاحقاً ب "البنك") لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في القائمة المرفقة (و التي سيشار اليها لاحقاً ب "القائمة") وفقاً للتخصيص لكل مشروع كما محدد في القائمة .

٢. (١) سيكون القرض متيسراً من خلال اتفاقيات القرض التي تبرم بين حكومة جمهورية العراق و البنك . ان شروط و احكام القرض و كذلك اجراءات استخدامه ستحكم باتفاقيات القرض المذكورة والتي ستتضمن المبادئ الآتية :

(أ). إن مدة إعادة تسديد القرض ستكون (٣٠) ثلاثون سنة بعد مدة إمهال أمدها (١٠) عشرة سنوات .

(ب). إن نسبة الفائدة ستكون ٠,٧٥% سنوياً .

(ج). ان استثناءً من الفقرة اعلاه و حيث سيتم استخدام جزء من القرض لتغطية مصاريف المستشارين للمشاريع المذكورة في القائمة فان سعر الفائدة للجزء المذكور سيكون ٠,٠١% سنوياً .

(د). إن مدة السحب من مبلغ القرض ستكون (١٠) سنوات بعد تواريخ دخول اتفاقيات القرض حيز النفاذ .

سيادة كينجيرو مونجي

سفير فوق العادة

و المفوض من حكومة اليابان

الى جمهورية العراق

(٢). يتم عقد اتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد قناعة البنك بجدواها متضمنة الاعتبارات البيئية للمشاريع التي تعود لها اتفاقيات القرض .

(٣). إن فترات السحب في الفقرة الفرعية (١) د أعلاه يمكن تمديدتها بموافقة السلطات المعنية في كلا الحكومتين .

٣. (١) إن القرض سيكون متوفراً لتغطية الدفعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة الى المجهزين و المقاولين و/أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو انتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة ، بشرط أن تكون عمليات الشراء التي تتم مع مثل هذه الدول المؤهلة لمنتجات تم انتاجها و/أو خدمات مقدمة في تلك الدول .

(٢) إن مجال الدول المؤهلة المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يجب أن يتم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية في كلا البلدين .

(٣) إن جزء من القرض يمكن استخدامه لتغطية متطلبات مؤهلة بالعملية المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٤. إن حكومة جمهورية العراق تؤكد بأن المنتجات و الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من ٣ أعلاه يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء للبنك ، الذي يثبت إجراءات العروض التنافسية الدولية الواجب اتباعها فيما عدا إذا كانت مثل هذه الاجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥. قدر تعلق الامر بالشحن و التأمين البحري للمنتجات المشتراة بموجب القرض ، فإن حكومة جمهورية العراق تمتنع عن فرض أية قيود تمنع المنافسة الحرة و العادلة بين شركات الشحن و التأمين البحري .

٦. ينبغي منح المواطنين اليابانيين الذين تكون خدماتهم مطلوبة في جمهورية العراق فيما يتعلق بتجهيز المنتجات و/أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ أعلاه التسهيلات كلما كان ذلك ضرورياً لدخولهم الى جمهورية العراق و إقامتهم لحين أداء أعمالهم .

٧. يجب أن تستثني حكومة العراق :

(أ) البنك من جميع الضرائب و الرسوم المالية المفروضة في جمهورية العراق على و/أو فيما يتعلق بالقرض و كذلك الفوائد الناجمة عنه .

(ب) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و/أو مستشارين من جميع الرسوم و الضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الامر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات و/أو الخدمات التي ستقدم بموجب القرض .

(ج) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين و مقاولين و/أو مستشارين من جميع الضرائب الجمركية و العملات المالية المفروضة في جمهورية العراق المتعلقة بالاستيراد و إعادة التصدير لموادهم و معداتهم التي يحتاجونها في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

(د) العاملين اليابانيين المشتغلين في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة من جميع الضرائب و الرسوم المفروضة في جمهورية العراق على دخولهم الشخصية المستلمة من الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و/أو مستشارين لتنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

٨. تتخذ حكومة جمهورية العراق الاجراءات الضرورية لضمان الاتي :

(أ) استخدام القرض بصورة ملائمة و حصرية للمشاريع المذكورة في القائمة .

(ب) ادامة المواقع الانشائية المقامة بموجب القرض و استخدامها بشكل دقيق و فعال للغرض الموصوف في هذا التفاهم .

٩. تقوم حكومة جمهورية العراق و حين الطلب بتزويد حكومة اليابان و البنك بالمعلومات و البيانات المتعلقة بتقديم العمل في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة .

١٠. تتشاور كلا الحكومتان مع بعضها البعض بصدد أي قضية تبرز من ذات علاقة بالتفاهم الحالي .

١١. إن القائمة تمثل جزء مكمل لهذه المذكرة .

وكذلك يشرفني أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق التفاهم السابق ذكره و أن أقر بأن مذكرة سيادتكم و مذكرة الاجابة هذه سوف تشكل اتفاقية بين الحكومتين ، و التي ستصبح فعالة في تاريخ استلام حكومة اليابان للإشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق و الخاص باكتمال الاجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لسيادتكم .

(التوقيع)

باقر جبر الزبيدي

وزير المالية

جمهورية العراق

القائمة

(الحد الاقصى للمبلغ
مليون ين ياباني)

٤٢٩٦٩

١. مشروع تطوير ماء البصرة

١٤٧٤٧

٢. مشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء في إقليم كردستان

٥٧٧١٦

المجموع

محضر مفاوضات

بخصوص المذكرات المتبادلة المؤرخة في ٣١/ تموز / ٢٠٠٧ ، الخاصة بالقرض الياباني الذي سيتم تقديمه من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في جمهورية العراق (سيتم الإشارة إليها بالمذكرات المتبادلة) ، يود ممثلو الوفد الياباني وممثلو الوفد العراقي تأكيد الاتي :-

١. بخصوص الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة المتعلقة بتمويل متطلبات العملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في الفقرة (١) من المذكرات المتبادلة (سيتم الإشارة إليها لاحقاً ب المشاريع) ، بين ممثلي الوفد الياباني بأن :

أ. متطلبات العملة المحلية مثل المصاريف الإدارية العامة ، الفوائد خلال الاعمار ، الضرائب والفروض ، مصاريف المكاتب ، مكافآت موظفي الجهات التنفيذية وأسكانهم ، والتي لاتتعلق بصورة مباشرة بتنفيذ المشروع ، بالإضافة الى شراء الاراضي ، التعويضات وماشابه ذلك ، لن تعتبر مؤهلة للتمويل بموجب القرض ، و

ب . سيتم شراء المنتجات و/او الخدمات وفقاً لاجراءات المناقصات الدولية التنافسية باستثناء حيثما كانت هذه الاجراءات غير مطبقة أو غير ملائمة .

٢. بخصوص القرض ، اشار الوفد الياباني بأن اية متطلبات مالية للمشاريع و التي تتجاوز مبلغ القرض بموجب إتفاقيات القرض المذكور في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة ، سيتم تلبيتها بصورة مناسبة من قبل جمهورية العراق بضمان سهولة التنفيذ للمشاريع .

٣. بخصوص الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة ، بين ممثل الوفد الياباني بأن

أ . الاجراءات الضرورية المشار إليها في الفقرة المذكورة تضم اجراءات منع إجراء أي عرض أو هبة أو دفع أو اعتبار أو فائدة والتي سيعبر عنها على أنها ممارسة فساد في جمهورية العراق كحافز أو مكافأة لاعرساء العقود المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة ، و

ب. ستأخذ حكومة جمهورية العراق كافة الاجراءات الضرورية لتمكين وتسهيل التدقيق على المشتريات الخارجية والذي سيتم من قبل مدققين مستقلين والذين سيتم تعيينهم من قبل مصرف اليابان للتعاون الدولي ("المصرف") والذين ستدفع أتعابهم من قبل المصرف ، وذلك لضمان العدالة والتنافس في عملية الشراء.

٤. بين ممثل الوفد العراقي بان الوفد لم يكن له اية اعراضات على أي من المواد المذكورة أعلاه والمقدمة من الوفد الياباني .

بغداد ، ٣١/تموز/٢٠٠٧

(التوقيع)

بأقر جبر الزبيدي
وزير المالية
جمهورية العراق

(التوقيع)

كينجيرو مونجي
سفير أستثنائي
و مبعوث سياسي مطلق الصلاحية
من اليابان
الى جمهورية العراق

وزارة المالية

بغداد

٣١/تموز / ٢٠٠٧

مذكرة خطية

تقدم وزارة المالية في جمهورية العراق تحياتها الى السفارة اليابانية في جمهورية العراق ولها الشرف
بأعلامها أستلام مذكرتها المرقمة ٢٤ والمؤرخة في ٣١ /تموز /٢٠٠٧.

تتشرف وزارة المالية مرة أخرى بأعلام السفارة بأن المقترح المذكور في المذكرة المشار إليها أنفا مقبول
لدى حكومة جمهورية العراق .

باقر جبر الزبيدي

وزير المالية

جمهورية العراق

سفارة اليابان

بغداد

سفارة اليابان
جمهورية العراق

مذكرة خطية ٣١ تموز ٢٠٠٧

بغداد

تقدم سفارة اليابان في جمهورية العراق تحياتها الى وزارة المالية في جمهورية العراق ولها الشرف
بالاشارة الى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) من المذكرات المتبادلة المؤرخة في ٣١ تموز ٢٠٠٧
المتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم من أجل تشجيع جهود الاستقرار الاقتصادي والتنمية في جمهورية
العراق .

وللسفارة الشرف مرة اخرى ان تقترح للوزارة ان يكون مجال الدول المؤهلة كمصدر المذكور في الفقرة
الفرعية المذكورة آنفا في المذكرات المتبادلة جميع الدول والمناطق

وزارة المالية
حكومة جمهورية العراق
بغداد

قرار رقم (٢)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام المادة (٦١/أولاً) من الدستور واستناداً الى أحكام الفقرة (أ) من البند خامساً من المادة (١٣٨) من الدستور .
قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤
إصدار القانون الآتي :

رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩

تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلة ومحضر المناقشات
الموقعة في بغداد بتاريخ ٢٩/حزيران/٢٠٠٨ المتعلقة بالقرض
الياباني المقدم إلى حكومة جمهورية العراق

المادة -١- تصديق الرسالتين المتبادلتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات الموقعة في بغداد بتاريخ ٢٩/حزيران/٢٠٠٨ بين وزير المالية في جمهورية العراق وسفير دولة اليابان لدى جمهورية العراق في بغداد المتعلقة بالقرض الياباني المقدم إلى حكومة جمهورية العراق بمبلغ (٣٦٤٠٧٠٠٠٠٠٠) ست وثلاثون ملياراً وأربعمائة وسبعة ملايين ين ياباني لتمويل مشروع تحسين تجهيز الماء في إقليم كردستان وتحسين المجاري في بغداد .

المادة -٢- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

طارق الهاشمي
نائب رئيس الجمهورية

عادل عبد المهدي
نائب رئيس الجمهورية

جلال الطالباني
رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

بغية إعادة بناء العراق وأعمارته وتشجيع الاستقرار الاقتصادي وبذل الجهود لإعادة البنى التحتية وتعزيز العلاقات المالية بين جمهورية العراق ودولة اليابان ولغرض تصديق الرسائل المتبادلة ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض المذكور إلى حكومة جمهورية العراق الموقع بتاريخ ٢٩ / حزيران / ٢٠٠٨ لتمويل المشاريع المذكورة آنفاً ، شرع هذا القانون .

يشرفني أن أعلمكم بأستلامي مذكرة سيادتكم المؤرخة في ٢٩/٦/٢٠٠٨ والتي تقرأ كالاتي :-

١. أن مبلغ القرض بالين الياباني يصل الى (٣٦٤٠٧٠٠٠٠٠٠) ستة وثلاثون مليار وأربعمائة وسبعة مليون ين ياباني (والذي سيشار اليه لاحقاً ب "القرض") سوف يقدم وفقاً للتعليمات والقوانين النافذة في اليابان الى حكومة جمهورية العراق من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (الذي سيشار إليه لاحقاً ب "البنك") لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في العمود الأول من الملحق المرفق (والذي سيشار إليها لاحقاً ب "الملحق") وفقاً للتخصيص المحدد في العمود الثاني من الملحق .

٢. (١) سيكون القرض متيسراً من خلال اتفاقيات القرض التي تبرم بين حكومة جمهورية العراق والبنك . أن شروط وأحكام القرض وكذلك إجراءات استخدامه ستحكم باتفاقيات القرض المذكورة والتي ستتضمن معدل الفائدة ، فترة إعادة التسديد وفترة الصرف الواردة في الاعمدة ٣،٤،٥ من الملحق .

(٢) كل من اتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يتم عقدها بعد قناعة البنك بجدواها متضمنة الاعتبارات البيئية للمشاريع الواردة في العمود الأول من الملحق التي تعود لها اتفاقيات القرض .

(٣) أن فترات السحب المذكورة في الفقرة الفرعية من العمود الخامس من الملحق يمكن تمديدها بموافقة السلطات المعنية في كلا الحكومتين .

سيادة

كنجيرو مونجي

سفير فوق العادة والمفوض

لحكومة اليابان

لدى جمهورية العراق

٣ . (١) أن القرض سيكون متوفراً لتغطية الدفعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة الى المجهزين والمقاولين و /أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو انتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في العمود الأول من الملحق ، بشرط أن تكون عمليات الشراء التي تتم مع مثل هذه الدول المؤهلة كمصدر لمنتجات تم أنتاجها و / أو خدمات مجهزة من تلك الدول .

(٢) أن مجال الدول المؤهلة كمصدر المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يجب أن يتم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية في الحكومتين .

(٣) أن جزء من القرض يمكن استخدامه لتغطية متطلبات مؤهلة بالعملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الأول من الملحق .

٤ . أن حكومة جمهورية العراق تؤكد بأن المنتجات و / أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من ٣ أعلاه يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء للبنك ، الذي يثبت إجراءات العروض التنافسية الدولية الواجب أتباعها فيما عدا إذا كانت مثل هذه الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥ . قدر تعلق الأمر بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراة بموجب القرض ، فإن حكومة جمهورية العراق تمتنع عن فرض أية قيود تمنع المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الشحن والتأمين البحري .

٦ . ينبغي منح المواطنين اليابانيين الذين تكون خدماتهم مطلوبة في جمهورية العراق فيما يتعلق بتجهيز المنتجات و / أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ أعلاه التسهيلات كلما كان ذلك ضرورياً لدخولهم الى جمهورية العراق وإقامتهم لحين أداء أعمالهم .

٧ . يجب أن تستثني حكومة العراق :

(أ) البنك من جميع الضرائب والرسوم المالية المفروضة في جمهورية العراق على و / أو فيما يتعلق بالقرض وكذلك الفوائد الناجمة عنه .

(ب) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و / أو مستشارين من جميع الرسوم والضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الامر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات و / أو الخدمات التي ستقدم بموجب القرض .

(ج) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين ومقاولين و / أو مستشارين من جميع الضرائب الجمركية والعمولات المالية المفروضة في جمهورية العراق المتعلقة بالاستيراد وإعادة التصدير لموادهم ومعداتهم التي يحتاجونها في تنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الأول من الملحق .

(د) العاملين اليابانيين المشتغلين في تنفيذ المشاريع المذكورة في القائمة من جميع الضرائب والرسوم المفروضة في جمهورية العراق على دخولهم الشخصية المستلمة من الشركات اليابانية العاملة كمجهزين أو مقاولين و / أو مستشارين لتنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الأول من الملحق .

- ٨ . تتخذ حكومة جمهورية العراق الإجراءات الضرورية لضمان الآتي :
- (أ) استخدام القرض بصورة ملائمة وحصرية للمشاريع المذكورة في العمود الأول من الملحق .
- (ب) أدامة المواقع الانشائية المقامة بموجب القرض وأستخدامها بشكل دقيق وفعال للغرض الموصوف في هذا التفاهم .
- ٩ . تقوم حكومة جمهورية العراق وحين الطلب بتزويد حكومة اليابان والبنك بالمعلومات والبيانات المتعلقة بتقدم العمل في تنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الاول من الملحق .
- ١٠ . تتشاور كلا الحكومتان مع بعضها البعض بصدد أي قضية تبرز من أو ذات علاقة بالتفاهم الحالي .
- ١١ . أن الملحق يمثل جزء مكمّل من هذه المذكرة .

كما يشرفني أن اقترح بأن هذه المذكرة ومذكرة أجابية سيادتكم تؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق بأن التفاهم السابق سوف يشكل اتفاقية بين الحكومتين ، والتي ستصبح فعالة في تاريخ أستلام حكومة اليابان للأشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق والخاص بأكتمال الإجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

وكذلك يشرفني ان أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق التفاهم السابق و ان اقر بأن مذكرة سيادتكم و مذكرة الاجابية هذه سوف تشكل اتفاقية بين الحكومتين ، و التي ستصبح فعالة في تاريخ استلام حكومة اليابان للأشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق و الخاص بأكتمال الإجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لسيادتكم .

باقر جبر الزبيدي

وزير المالية

جمهورية العراق

الملحق

العمود الاول	العمود الثاني	العمود الثالث		العمود الرابع	العمود الخامس
المشروع	المبلغ الكلي	معدل الفائدة		فترة اعادة التسديد	فترة الصرف (بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ)
مشروع تحسين تجهيز الماء في إقليم كردستان	٣٤٢٦٦ مليون ين	% ٠,٦٥		ثلاثون سنة بعد فترة أمهال مدتها (١٠) سنوات	١٠ سنوات
		% ٠,٠٠١	الجزء المتعلق بالدفع للاستشاريين		
مشروع تحسين المجاري في بغداد (خدمات هندسية)	٢١٤١	% ٠,٠٠١	الجزء المتعلق بالدفع للاستشاريين	ثلاثون سنة بعد فترة أمهال مدتها (١٠) سنوات	١٠ سنوات

يشرفني أن أؤكد التفاهم الآتي الذي تم التوصل اليه مؤخراً بين ممثلين من حكومة اليابان وحكومة جمهورية العراق والمتعلقة بالقرض الياباني الذي سيقدم من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في جمهورية العراق .

١. أن مبلغ القرض بالين الياباني يصل الى (٣٦٤٠٧٠٠٠٠٠٠٠) ستة وثلاثون مليار وأربعمائة وسبعة مليون ين ياباني (والذي سيشار اليه لاحقاً ب "القرض") سوف يقدم وفقاً للتعليمات والقوانين النافذة في اليابان الى حكومة جمهورية العراق من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (الذي سيشار اليه لاحقاً ب "البنك") لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في العمود الأول من الملحق المرفق (والذي سيشار إليها لاحقاً ب "الملحق") وفقاً للتخصيص المحدد في العمود الثاني من الملحق .

٢. (١) سيكون القرض متيسراً من خلال اتفاقيات القرض التي تبرم بين حكومة جمهورية العراق والبنك . أن شروط وأحكام القرض وكذلك إجراءات استخدامه ستحكم باتفاقيات القرض المذكورة والتي ستتضمن معدل الفائدة ، فترة إعادة التسديد وفترة الصرف الواردة في الاعمدة ٣،٤،٥ من الملحق .

(٢) كل من اتفاقيات القرض المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه يتم عقدها بعد قناعة البنك بجدواها متضمنة الاعتبارات البيئية للمشاريع الواردة في العمود الأول من الملحق التي تعود لها اتفاقيات القرض .

(٣) أن فترات السحب المذكورة في الفقرة الفرعية من العمود الخامس يمكن تمديدها بموافقة السلطات المعنية في كلا الحكومتين .

سيادة

بأقر جبر الزبيدي

وزير المالية

جمهورية العراق

٣. (١) ان القرض سيكون متوفراً لتغطية الدفعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة الى المجهزين والمقاولين و/ أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو انتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع الواردة في العمود الاول من الملحق ، بشرط ان تكون عمليات الشراء التي تتم مع مثل هذه الدول المؤهلة كمصدر لمنتجات تم انتاجها و/ أو خدمات مجهزة من تلك الدول .

(٢) ان مجال الدول المؤهلة المذكور في الفقرة الفرعية (١) اعلاه يجب ان يتم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية في الحكومتين .

(٣) ان جزء من القرض يمكن استخدامه لتغطية متطلبات مؤهلة بالعملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الاول من الملحق .

٤- ان حكومة جمهورية العراق تؤكد بأن المنتجات والخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من ٣ اعلاه يتم شراؤها وفقاً لدليل الشراء للبنك ، الذي يثبت اجراءات العروض التنافسية الدولية الواجب اتباعها فيما عدا اذا كانت مثل هذه الاجراءات غير قابلة للتطبيق او غير ملائمة .

٥- قدر تعلق الامر بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراة بموجب القرض ، فإن حكومة جمهورية العراق تمتنع عن فرض أية قيود تمنع المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الشحن والتأمين البحري .

٦- ينبغي منح المواطنين اليابانيين الذين تكون خدماتهم مطلوبة في جمهورية العراق فيما يتعلق بتجهيز المنتجات و/ أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ اعلاه التسهيلات كلما كان ذلك ضرورياً لدخولهم الى جمهورية العراق واقامتهم لحين اداء اعمالهم .

٧- يجب ان تستثني حكومة العراق :

(أ) البنك من جميع الضرائب والرسوم المالية المفروضة في جمهورية العراق على و/ او فيما يتعلق بالقرض وكذلك الفوائد الناجمة عنه .

(ب) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين او مقاولين و/ او مستشارين من جميع الرسوم والضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الامر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات و/ او الخدمات التي ستقدم بموجب القرض .

(ج) الشركات اليابانية العاملة كمجهزين ومقاولين و/ او مستشارين من جميع الضرائب الجمركية والعمولات المالية المفروضة في جمهورية العراق المتعلقة بالاستيراد واعادة التصدير لموادهم ومعداتهم التي يحتاجونها في تنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الاول من الملحق .

(د) العاملين اليابانيين المشتغلين في تنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الاول من الملحق من جميع الضرائب والرسوم المفروضة في جمهورية العراق على دخولهم الشخصية المستلمة من الشركات اليابانية العاملة كمجهزين او مقاولين و/ او مستشارين لتنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الاول من الملحق .

- ٨- تتخذ حكومة جمهورية العراق الاجراءات الضرورية لضمان الاتي:
- (أ) استخدام القرض بصورة ملائمة وحصرية للمشاريع المذكورة في العمود الاول من الملحق.
- (ب) ادامة المواقع الاتشائية المقامة بموجب القرض واستخدامها بشكل دقيق وفعال للغرض الموصوف في هذا التفاهم .
- ٩- تقوم حكومة جمهورية العراق وحين الطلب بتزويد حكومة اليابان والبنك بالمعلومات والبيانات المتعلقة بتقدم العمل في تنفيذ المشاريع المذكورة في العمود الاول من الملحق.
- ١٠- تتشاور كلا الحكومتان مع بعضها البعض بصدد أي قضية تبرز من او ذات علاقة بالتفاهم الحالي .
- ١١- ان الملحق يمثل جزء مكمل لهذه المذكرة .
- كما يشرفني ان اقترح بأن هذه المذكرة ومذكرة اجابة سيادتكم تؤكد نيابة عن حكومة جمهورية العراق بأن التفاهم السابق سوف يشكل اتفاقية بين الحكومتين ، والتي ستصبح فعالة في تاريخ استلام حكومة اليابان للاشعار المكتوب من حكومة جمهورية العراق والخاص بأكمال الاجراءات الداخلية الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . "

أنتهز هذه الفرصة لاعبر عن خالص تقديري لسيادتكم

كنجيرو مونجي

سفير فوق العادة والمفوض

لحكومة اليابان

لدى جمهورية العراق

الملحق

العمود الاول	العمود الثاني	العمود الثالث		العمود الرابع	العمود الخامس
المشروع	المبلغ الكلي	معدل الفائدة		فترة اعادة التسديد	فترة الصرف (بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ)
مشروع تحسين تجهيز الماء في إقليم كردستان	٣٤٢٦٦ مليون ين	% ٠,٦٥		ثلاثون سنة بعد فترة أمهال مدتها (١٠) سنوات	١٠ سنوات
		% ٠,٠٠١	الجزء المتعلق بالدفع للاستشاريين		
مشروع تحسين المجاري في بغداد (خدمات هندسية)	٢١٤١	% ٠,٠٠١	الجزء المتعلق بالدفع للاستشاريين	ثلاثون سنة بعد فترة أمهال مدتها (١٠) سنوات	١٠ سنوات

محضر مناقشات

بخصوص المذكرات المتبادلة المؤرخة في ٢٩/٦/٢٠٠٨، والخاصة بالقرض الياباني الذي سيتم تقديمه من أجل تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في جمهورية العراق (والذي سيتم الاشارة اليه لاحقاً بالمذكرات المتبادلة) يرغب ممثلوا الوفد العراقي والوفد الياباني تأكيد الاتي :-

١- فيما يخص الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة والمتعلقة بتمويل متطلبات العملة المحلية لتنفيذ المشاريع المذكورة في العمود ١ في الملحق المرفق بالمذكرات المتبادلة (والتي سيشار اليها لاحقاً المشاريع) بين ممثلوا الوفد الياباني الاتي :-

أ- متطلبات العملة المحلية مثل النفقات الادارية، الفوائد خلال الأعمار، الضرائب و الرسوم، النفقات المتعلقة بالمكاتب، مكافآت موظفي الجهات المنفذة واسكانهم والتي لا تتعلق بتنفيذ المشروع مباشرة، بالإضافة الى شراء الاراضي والتعويضات وماشابه ذلك، لا تعتبر مؤهلة للتمويل من القرض المذكور في الفقرة ١ من المذكرات المتبادلة (سيشار إليها لاحقاً بالقرض).

ب- سيتم شراء المنتجات أو / و الخدمات وفقاً لاجراءات المناقصات التنافسية الدولية ما عدا اذا كانت هذه الاجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة.

٢- بخصوص القرض بين ممثلوا الوفد الياباني بأن أي متطلبات مالية للمشاريع تتجاوز مبلغ القرض بموجب اتفاقية القرض والمذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة سيتم تليبيتها بصورة مناسبة من قبل جمهورية العراق لضمان سهولة تنفيذ المشاريع.

٣- بخصوص الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة بين ممثلوا الوفد الياباني بأن :-

أ- الاجراءات الضرورية المشار اليها في الفقرة المذكورة تضم اجراءات منع اجراء أي عرض هبة أو دفع أو اعتبار أو فائدة والتي سيعبر عنها على انها ممارسة فساد في جمهورية العراق لاستخدامها كحافز أو مكافاة لأرساء العقود المشار اليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة.

ب- ستأخذ حكومة جمهورية العراق الاجراءات الضرورية لتمكين وتسهيل تنفيذ التدقيق بواسطة مدققين مستقلين والذي سيتم تعيينهم من قبل بنك اليابان للتعاون الدولي (سيشار اليه لاحقاً البنك) والذين سيتم دفع اتعابهم من قبل البنك لضمان العدالة والتنافس في عملية الشراء.

اتفاقيات

أوضح ممثل الوفد العراقي بأن وفده ليس له أي اعتراض على جميع الوارد أعلاه والمقدمة من الجانب الياباني .

بغداد ٢٩ / حزيران / ٢٠٠٨

موقع

باقر جبر الزبيدي

وزير المالية

جمهورية العراق

موقع

كنجيرو مونجي

سفير فوق العادة

والمفوض لدى جمهورية العراق

جمهورية العراق

وزارة المالية

٢٠٠٨/٦/٢٩

مذكرة خطية

تقدم وزارة المالية في جمهورية العراق تحياتها الى السفارة اليابانية في جمهورية العراق ولها الشرف
بأعلامها استلام المذكرة الخطية المرقمة ٨/أي أي أو / ٥ والمؤرخة في ٢٩/حزيران / ٢٠٠٨ .
تتشرف وزارة المالية مرة اخرى بأعلام السفارة بأن المقترح المذكور في المذكرة المشار اليها انفاً مقبول
لدى حكومة جمهورية العراق .

(موقع)

وزير المالية

بغداد

٢٩/حزيران / ٢٠٠٨

سفارة اليابان

بغداد

بغداد ٢٩ حزيران ٢٠٠٨

سفارة اليابان

تقدم السفارة اليابانية في جمهورية العراق تحياتها الى وزارة المالية في جمهورية العراق ولها الشرف
بالأشارة الى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) من المذكرتين المتبادلتين المؤرخين في ٢٩ حزيران
٢٠٠٨ والمتعلقة بالقرض الياباني التي سيقدم بهدف تشجيع الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في
العراق .

تتشرف السفارة مرة أخرى باقتراح ان يكون مجال الدول المؤهلة كمصدر المذكورة في الفقرة الفرعية
المشار إليها انفاً في المذكرتين المتبادلتين جميع الأقطار والمناطق .

تغتتم سفارة اليابان هذه الفرصة لتعبر لوزارة المالية في جمهورية العراق عن فائق تقديرها .

موقع

سفير اليابان

وزارة المالية

حكومة جمهورية العراق

بغداد

الفهرس

الرقم الموضوع الصفحة

اتفاقيات

- ٥٩ الرسالتين و المذكرتين المتبادلتين و محضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني إلى حكومة جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ١٠/كانون الثاني/٢٠٠٧ و المصادق عليها بموجب القانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠٠٧

قوانين

- ٦٧ قانون الرسالتين و المذكرتين المتبادلتين و محضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني إلى حكومة جمهورية العراق الموقعة بتاريخ ٩/نيسان/٢٠٠٧ .
- ١٥ قانون تصديق اتفاقية القرض الياباني المقدم إلى العراق على شكل رسائل متبادلة ومحضر تداول الموقعة بتاريخ ٣١/تموز/٢٠٠٧ .
- ٢ قانون تصديق الرسالتين و المذكرتين المتبادلة و محضر المناقشات الموقعة في بغداد بتاريخ ٢٩/حزيران/٢٠٠٨ المتعلقة بالقرض الياباني المقدم الى حكومة جمهورية العراق .

E.mail : Iqlaw_moj_iraq@yahoo.com

Http// : www.Legislations.gov.iq

البريد الالكتروني

الموقع الالكتروني

له چاپخانه كانی خانه ی گشتی كاروباری پۇشنییری چاپكراوه

نرخى ۷۵۰ دیناره

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

السعر ۷۵۰ دینار